٣ ـ **تقدّر** جهود حكومة السودان القيمة في تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين ؛

٤ ـ **تقدّر أيضا** أهمية التعاون الكثيف والواسع مع منظمات الإغاثة الدولية ومع المنظمات غير الحكومية لضمان تقديم المساعدة الإنسانية أينما كانت الحاجة إليها في جميع المناطق المتضررة ؛

٥ ـ **تحيط علما** ببرنامج المساعدة المؤقتة الوارد في تقرير الأمين العام[٥] ؛

٦ ـ **تطلب** إلى جميع الدول أن تسهم بسخاء في برامج إغاثة وتأهيل الأشخاص المشردين ؛

٧ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لجهوده في جعل المجتمع الدولي أكثر إدراكا للصعوبات الكبيرة التي تواجه السكان المشردين وفي تعبئة المساعدة للسودان ؛

٨ ـ **ترحب** بقرار الأمين العام بأن يقوم ، على نحو ما طلبته حكومة السودان وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ، بتنظيم اجتماع للمانحين الثنائيين والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة من أجل تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ برنامج لمتابعة المساعدة الطارئة يغطي احتياجات تأهيل وإعادة توطين الأشخاص المشردين ؛

٩ ـ **تطلب** إلى الأمين العام أن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٩ ، بجهوده وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٠
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

٥٣/٤٣ ـ حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

إن الجمعية العامة ،

إذ ترحب مع التقدير بالمبادرة التي اتخذتها حكومة مالطة باقتراح البند المعنون « حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية » لكي تنظر فيه الجمعية العامة ،

وإذ يساورها القلق لأن بعض الأنشطة البشرية يمكن أن تغيّر أنماط المناخ العالمي مما يهدد الأجيال الحاضرة والمقبلة بما يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية واجتماعية جسيمة ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الدلائل الناشئة تبين أن التزايد المستمر في تركيز غازات « الدفيئة » في الغلاف الجوي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع عالمي في درجة الحرارة ينشأ عنه في النهاية ارتفاع في مستوى البحر يمكن أن تكون آثاره مدمرة للبشرية ما لم تتخذ في الوقت المناسب تدابير على المستويات كافة ،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات العلمية التي تتناول جميع مصادر تغير المناخ وأسبابه ،

وإذ يساورها القلق أيضاً لأن انبعاثات مواد معينة تؤدي إلى نضوب طبقة الأوزون ومن ثم إلى تعريض سطح الأرض لتزايد الأشعة فوق البنفسجية ، مما يمكن أن يشكل خطراً على جملة أشياء من بينها صحة الإنسان والإنتاجية الزراعية والحياة الحيوانية والبحرية ، وتؤكد من جديد في هذا الصدد ما ورد في قرار الجمعية ١٨٢/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ من مناشدة لجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ، المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، وبروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفد طبقة الأوزون ، المعتمد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، لكي تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ،

وإذ تشير إلى قراريها ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، وبشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، على التوالي ،

وإذ هي مقتنعة بأن تغير المناخ يؤثر على البيئة ،

وإذ تدرك أنه قد بدىء فعلاً في قدر كبير من الأعمال القيّمة بشأن تغير المناخ ، ولاسيما على المستوى العلمي وفي الميدان القانوني ، وخاصة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، وكذلك تحت رعاية دول منفردة ،

وإذ ترحّب بعقد مؤتمر ثان للمناخ العالمي في سنة ١٩٩٠ ،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج الاجتماع المعقود في فيلاخ بالنمسا ، عام ١٩٨٥[٦] ، الذي أوصى ، في جملة أمور ، بوضع برنامج بشأن تغير المناخ تعززه الحكومات والمجتمع العلمي بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ،

وإذ هي مقتنعة بأن تغير المناخ له أثر على البشرية بأسرها ولا ينبغي مواجهته إلاّ في إطار عالمي كيما تؤخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية للبشرية جمعاء ،

---

(٦) انظر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، التقرير السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٨٥ (UNEP/GC.14/2) ، الفصل الرابع ، الفقرات ١٣٨ ـ ١٤٠ .

١ ـ **تسلم** بأن تغير المناخ مصدر قلق مشترك للبشرية ، حيث إن المناخ شرط أساسي لاستمرار الحياة على الأرض ؛

٢ ـ **تقرر** أنه يجب اتخاذ ما يلزم من تدابير حسنة التوقيت لمعالجة تغير المناخ في إطار عالمي ؛

٣ ـ **تعيد تأكيد** قرارها ١٨٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي اتفقت فيه ، مع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ضمن جملة أمور ، على أنه ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة إيلاء أهمية لمشكلة تغير المناخ العالمي ، وأن المدير التنفيذي للبرنامج ينبغي أن يكفل تعاون البرنامج تعاوناً وثيقاً مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والقيام بدور نشيط ومؤثر في إطار برنامج المناخ العالمي ؛

٤ ـ **ترى** أنه ينبغي للأجهزة والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تولي أولوية عالية لأنشطة دعم برنامج المناخ العالمي التي وافق عليها مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومجلسها التنفيذي ، والمدرجة تفصيلاً في برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ ، الذي وافق عليه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٧] ؛

٥ ـ **تؤيد** قيام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، معاً ، بإنشاء فريق دراسة حكومي دولي معني بتغير المناخ لتوفير تقييمات علمية منسقة تنسيقاً دولياً بشأن مدى تغير المناخ وتوقيته وأثره المحتمل على الصعيد البيئي والصعيد الاجتماعي الاقتصادي واستراتيجيات الاستجابة الواقعية ، وتعرب عن تقديرها للعمل الذي بدأه الفريق فعلاً ؛

٦ ـ **تحث** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية على معالجة تغير المناخ بوصفه قضية ذات أولوية ، وعلى تنفيذ وتعزيز برامج وأبحاث تعاونية محددة ذات منحى عملي سعياً إلى زيادة فهم جميع مصادر تغير المناخ وأسبابه ، بما في ذلك جوانبه الإقليمية وأطره الزمنية المحددة فضلاً عن الصلة السببية والتأثيرية التي تربط بين الأنشطة البشرية والمناخ ، وعلى المساهمة ، حسب الاقتضاء ، بالموارد البشرية والمالية في الجهود المبذولة من أجل حماية المناخ العالمي ؛

٧ ـ **تطلب** إلى جميع المنظمات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تدعم أعمال فريق الدراسة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ؛

٨ ـ **تشجع** عقد مؤتمرات معنية بتغير المناخ ، لاسيما الارتفاع العالمي في درجة الحرارة ، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ، من أجل تحسين إدراك المجتمع الدولي لأهمية معالجة جميع جوانب تغير المناخ الناجم عن بعض الأنشطة البشرية معالجة فعّالة في الوقت المناسب ؛

٩ ـ **تطلب** إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية التعاون في بذل قصارى الجهود من أجل منع الآثار الضارة بالمناخ والأنشطة الأخرى المؤثرة في التوازن الإيكولوجي ، وتطلب أيضاً إلى المنظمات غير الحكومية والصناعة وغيرها من القطاعات الإنتاجية أن تقوم بالدور الواجب عليها ؛

١٠ ـ **تطلب** إلى الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام على الفور ، مستخدماً فريق الدراسة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، بالشروع في تدابير تفضي ، في أقرب وقت ممكن ، إلى إجراء استعراض شامل وتقديم توصيات بشأن ما يلي :

(أ) حالة المعرفة بعلم المناخ وتغير المناخ ؛

(ب) البرامج والدراسات المتعلقة بالأثر الاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ ، بما فيه الارتفاع العالمي في درجة الحرارة ؛

(ج) استراتيجيات الاستجابة الممكنة ، من أجل تأخير أثر التغير الضار في المناخ أو الحد منه أو تخفيفه ؛

(د) تعيين الموجود مما يتصل بالموضوع من صكوك قانونية دولية تؤثر في موضوع المناخ وإمكان تقوية مثل هذه الصكوك ؛

(هـ) العناصر التي يدرج في اتفاقية دولية بشأن المناخ يمكن عقدها مستقبلا ؛

١١ ـ **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام توجيه أنظار جميع الحكومات ، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات العلمية الراسخة ذات الخبرة بالمسائل المتصلة بالمناخ ، إلى هذا القرار ؛

١٢ ـ **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٣ ـ **تقرر** إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين ، دون المساس بإعمال مبدأ النظر كل سنتين .

---

(٧) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٥ (A/43/25) ، المرفق ، المقرر ١ ـ ٣/١ .